

ان جثما واذما وهدموا فان واما تكون عاملة ولا تكون مفعولا او
ياضرا واقع كالعقل المأخوذ والامر بغير اللام والتمسك والقبول
اللزامة للفعل المضارع واما ان لا يكون عاملة وتكون مفعولا فيها
وهذا القسم الذي يهدم المضارع ونحن ان غير واقع مفعولا
لا يتصور مفعول فيه الا وان يكون عاملا لان المفعول فيه
اما الفعل المضارع ولا يشتمل في ان كل مضارع عاملا واما
القسم الممكن وكل تمكن يقع اضافته ففعل لا يقال ان
ما فيه نون بفتح من الايراد لا يقع اضافته التثنية وهو
ممكن حيث تقول عشرون وعشرين لا تقول ثبثت
لا يقول المراد ان نصب يتقدم بعده على التثنية يكون عاملا
ولا يقال العلم لا يقع اضافته التثنية ولا ينصب التثنية ايضا
او لا يتم فيه لا تقول كل علم قابل للتثنية بفتح من التثنية
ويلاحظ اضافته اذ ذلك ضمير الذي على المضارع من اعمال
هذا القسم بغيره واقع لان من التثنية لا يستعمل مضافا اليه
من ذلك فخر او قاطبة فانه لا يجزى المضاف اليه ولا ينصب
التثنية وهو مفعول فيه فتكون هذا القسم ايضا واقعا
ولا يستعمل التثنية بمعنى ان غار اي التثنية والتثنية بمعنى

ان جثم الفعل المضارع وقد نسبت التثنية مع المرفوع فمن نصب
انصب واذما اجزات الا ايا فانه لم يبق وان تضمن مع المرفوع جين
احدهما ابدا بان الاصل في الاسماء الاعراب كانهما الفعل ابدا
بان الاصل في الافعال البناء والنشاء فانهما مفعول في المعنى
وهو جزو وبعض او على ما هو ضد وهو كل ما لم يكن الشئ على
ضد كما يحلونه على نظيره والعامل لانهما اوجب كونهم
الكلمة على وجه مخصوص وقد عرفت ان المرفوع هو المفعول والفعل
المضارع وعرفت ايضا ان القسم هو الاصل في الاعراب ان المضاف
مع قد تفضل على نصب سبب المضاف فاسلم بهما ان تعاقب الفعل
او ما اشبه من المرفوع والاسما وغيرهما بوجه ما لهم التمكن سبب
لشبهت وصف فيه كالعامة او كالتثنية والمفعولية او ما جرى
جزءها او الاضافة وتكون هذه المعنى كالتثنية في غلظة
يستدل بها عليها بعمد او وجه الاعراب الذي هو الرفع والنصب
والجواز لا يل عليها وسمو تلك المعاني مقصود الاعراب والاشياء
التي تتعلقها سبب مدوت هذه المعاني على ذلك مضارعة الفعل
المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره مستدركا ان القسم على غير الاعراب
فرفعه حيث وجدوه او فرضوا من المضافات وذلك عند وجودهم